

وسط جبال من القضايا بلا أحكام تحولت العدالة البطيئة الى عدالة ظالمة !

رد القضاة .. وبسط التقاضي !



من أخطر القضايا التي نعيشها الآن قضية بطء التقاضي، بالمحاكم المصرية بكافة أشكالها... ولكن ما يثير الانتباه في هذا الشأن هو أن القوانين الموجودة الآن ليس بها ثغرة مثلاً أو ثغرة يمكن أن يلجأ إليها من يريد تعطيل الفصل في الدعوى ولكن بطء التقاضي هو المشكلة الحقيقية التي تواجه المحاكم حالياً، وبطء التقاضي لا يمكن أن يكون سبباً في حدوث أي خطأ في النظر في الدعوى.

ولكن بالإمكان أيضاً أن تؤكد أن أخطر هذه الثغرات هي ما أجازه قانون المرافعات في المادة ١٤٨ منه على جواز «رد القاضي» أي الطعن فيه عند نظر الدعوى! بمعنى أنه إذا كان بين شخصين خصومة مثلاً فإن من حق كليهما أن يطعن في القاضي الذي يفصل في الدعوى بهدف تعطيلها. وبذلك تصبح القضية بينه وبين القاضي وبصحب الخصم صاحب الحق غالباً. بعيداً عن القضية تماماً حتى يفصل بين خصمه وبين القاضي. والإغراب من ذلك أنه يمكن رد القاضي الذي يفصل في رد القاضي الذي سبقه... ومن هنا أصبح حديث المحاكم عن بطء التقاضي - بسبب رد القاضي - حديثاً لا ينقطع.

الطعون الأخضر
قريباً.. المفاجأة الكبرى بمدينة الزقازيق
بشأن أعمالها
الصالحون الأخضر يقيم لك اليوم أدواراً الفد

البطء لاعتاق الفصل في الدعوى الأصلية وقد يكون الرد لجوء التقاضي على القضاء وإتهامهم بغير حق ولا حقيقة. ولكن لماذا في هذه الآونة بالذات يتروك ان هناك قاضياً شريفاً، وقاضياً منزهاً عن أي اختلاط بالقاضي على معيار أخلاقي رفيع - وما زال الكلام للمستشار عبدالحامد الشافعي - يعتبر من أهم سمات القضاء والحديث يقول «لا تعلموا أولاد السفلة العلم فإن علمهم فلا تلوهم القضاء والقيادة» ولكن لأن في أياها هذه كان تقدير النجاح في الكلية هو الميار فقط حتى لو كان أباه تجار مخدرات كان أباهم هناك حق للمجتمع في أن يتم القضاء بما يناسب. ومن هنا يمكن أن نقول أنه يجب انتقاء القضاة على معايير أخلاقية سليمة ثم بعد ذلك تنفي جميع القوانين التي تعيد حرية القاضي والتي تبني لأي أحد أن يطعن فيه كما يشاء.

تحذير
تخبر شركة هانوان لمركبات الدريل
السادة الزراع جميع أنحاء الجمهورية وتجاربهم
الري وسلاسلهم وكل من يتعامل في وصلات الري
الصغيرة بأنه :-
يتم حالياً جميع طلبات ومكائنات رئيس من
أجزاء ومكائنات مختلفة يتم تجميعها من الخارج بطرق
غير مشروعة ويتم تجميعها بدون ترخيص
بالإضافة إلى انخفاض عمرها الافتراضي
وغير مشروعة الأداء.
وتقوم الشركة حالياً والجهود الرقابية بحصر
أماكن تجميع هذه المركبات لاتخاذ إجراءات
الرقابة الحاسمة ولتحد من عمليات التهريب وتوزيع
هذه المركبات بالسوق المحلي لحماية المزارع ..
نرجوا الإصاح في حالة الاستفسار أو التعاقد ..
١٨ شارع عماد الدين - القاهرة - تليفون :
٧٥٥٩٩٣ - ٧٥٥٩١٩ - ٧٤٨٨٤٠

ويؤكد حمدي عبدالحامد مرسى عضو اللجنة التي تنظر تعديل القانون بمجلس الشعب على أن النظر في هذا الموضوع يحكمه اعتباران أساسيان الأول هو ألا يكون استعمال حق «رد القاضي» الذي نص عليه قانون المرافعات المدنية والتجارية بقصد إطالة أمد التقاضي وتعطيل الفصل في الدعوى الأمر الذي يخل بمبدأ العدالة ويحق لبعض أطراف الخصومة مكسب تفوق كبير مفضل عليه القانون من غرامات في حالة رفض طلب الرد أو التنازل عنه الثاني : هو ما هدف إليه المشرع من حماية للمقاضين ورفع مآلق يشوب الحكم أو يؤثر عليه من خارج أوراق الدعوى، ولذلك فإن تحقيق هدف المشرع والصالح العام وحماية العدالة بين المقاضين يقتضي إيراد بعض الضوابط على استعمال هذا الحق وإذا كان المشرع قد حاول تعديل قانون المرافعات سنة ١٩٧٦ وما أدخل على القانون من تعديلات وضوابط إجرائية إلا أن الواقع العملي والممارسة العملية قد أثبتت أن هذه الضوابط غير كافية إذ قد يستغرق إجراء واحد فقط وهو إعلان طلب الرد شهرًا طويلاً

داخل مجلس الشعب يناقشون : تعديل المادة ١٤٨ من قانون المرافعات .. هل يعيد الثقة للقضاء ؟ أم يعيد الثقة في القضاة ؟



محمد جويل



السيد العبد



حمدي مرسى

تنظر طلب الرد والغاية من ذلك مجرد الحيلولة والفصل في طلب الرد إلا بعد الفصل في طلب الرد بالتالي له. ويمكن أن تبقى الخصومة الأصلية ملقاة إلى أجل غير مسمى فتعجز فيه الحقوق ويحجب أصحاب الضمانات السيئة الماثمة سنوات طويلة ...

انتقاء القضاة
ويشير المستشار عبدالحامد الشافعي نائب رئيس محكمة الاستئناف إلى قضية هامة كانت سبباً في كل هذه المشكلات القضائية فيقول : إن البيض اساء إلى هذا الحق الذي أتاحه القانون ككافة من أحوال عدم أهلية القاضي لمباشرة القضاء ومنه من نظر الدعوى لأسباب عدتها في المادة ١٤٨ من قانون المرافعات فاستخدموا جواز رد القاضي عن نظر الدعوى للأسباب المبيحة فيها على سبيل الحصر ولكن نظراً لما لوحظ من إصرار بعض الخصوم في استعمال الحق في طلب رد القضاء خاصة في بعض الدعاوى ذات الطبيعة الخاصة لأسباب غير جديفة وإساءة استعماله لغير الأغراض التي شرع من أجلها بقصد تعطيل الفصل في الدعوى أو بهدف إقصاء القاضي عن الفصل فيها بغير مشروع فقد عدل المشرع المادة ١٥٢ من قانون المرافعات بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ وذلك بأن أضاف إليها فقرة تنص على أنه يسقط حق الخصم في طلب الرد إذا لم يحصل التقرير به قبل إقفال باب المرافعة في طلب رد سابق مقدم في الدعوى وأخطر بالأسطة المحددة لنظره متى كانت أسباب الرد قائمة حتى إقفال باب المرافعة والقسوم من هذا التعديل نظر طاعة الرد من الخصوم ليصدر فيها حكم واحد قاندي لتكرار الإجراءات وإلا جاء لحالة تكرار طلب الرد من الخصم الواحد في الدعوى قضية يتعاقبون على نظرها بقصد تعطيل الفصل في الدعوى.

ويضيف محمد جويل قائلاً : يحدث في العمل كثيراً أن يرد أحد الخصوم قاضياً أو دائرة بتكليفه فيوقف الفصل في الدعوى حتى الفصل نهائياً في طلب الرد وقد يتأخر الفصل في الطلب وينقل أعضاء الدائرة أو القضاء المطلوب ردهم ومن ثم لم يعد لطلب الرد مصلحة في الرد فيتنازل عن طلب الرد أمام المحكمة التي تنظر طلب الرد تقياداً من الحكم بالفقرة أو يقتصر الحكم في هذه الحالة على مصادرة الكفالة وحتى إذا استأنفت الدعوى سيرها يمازى الكرة فيرد القاضي الجديد أو الدائرة الجديدة بقصد منع الحكم في الدعوى وهكذا يتكرر الموضوع سنة بعد أخرى وهذه الظاهرة تتجلى في قضاء الاستئناف بسبب التغيير الذي يطرا على الدوائر في كل حركة قضائية حتى أنه في بعض الأحكام وجد أن بعض الاستئنافات تحل الفصل فيها ثمان سنوات بسبب رد مستشاري الدوائر التي تعاقبت في نظرها ٦ مرات حكم في طلبات الرد فيها أما بالتنازل عن الطلب أو رفضه بل والأدهى من ذلك أن الحال وصلت إلى رد قضاة المحكمة التي

تحقيق : عبد الناصر سلامة
دون ما إجراء يحمي استعمال الحق المكفول في القانون وأن التدخل التشريعي مطلوب لحماية للقضاة وتأكيداً لثقتهم في وجدان المقاضين وليس مثلاً محذور التقاضي القضائي حيث أن العدالة البطيئة ظلم صارخ ١٥ عاماً يجلس الإنسان ويموت آخره جانب أن الحقوق يجب أن تكون ميسورة المثال بأقل التكليف.

اقترح مشروع
وفي أحد الاقتراحات بشأن تعديل القانون يقول محمد جويل الحمادي وعضو مجلس الشعب جيجز قانون المرافعات في المادة ١٤٨ منه جواز رد القاضي عن نظر الدعوى للأسباب المبيحة فيها على سبيل الحصر ولكن نظراً لما لوحظ من إصرار بعض الخصوم في استعمال الحق في طلب رد القضاء خاصة في بعض الدعاوى ذات الطبيعة الخاصة لأسباب غير جديفة وإساءة استعماله لغير الأغراض التي شرع من أجلها بقصد تعطيل الفصل في الدعوى أو بهدف إقصاء القاضي عن الفصل فيها بغير مشروع فقد عدل المشرع المادة ١٥٢ من قانون المرافعات بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ وذلك بأن أضاف إليها فقرة تنص على أنه يسقط حق الخصم في طلب الرد إذا لم يحصل التقرير به قبل إقفال باب المرافعة في طلب رد سابق مقدم في الدعوى وأخطر بالأسطة المحددة لنظره متى كانت أسباب الرد قائمة حتى إقفال باب المرافعة والقسوم من هذا التعديل نظر طاعة الرد من الخصوم ليصدر فيها حكم واحد قاندي لتكرار الإجراءات وإلا جاء لحالة تكرار طلب الرد من الخصم الواحد في الدعوى قضية يتعاقبون على نظرها بقصد تعطيل الفصل في الدعوى.

ويضيف محمد جويل قائلاً : يحدث في العمل كثيراً أن يرد أحد الخصوم قاضياً أو دائرة بتكليفه فيوقف الفصل في الدعوى حتى الفصل نهائياً في طلب الرد وقد يتأخر الفصل في الطلب وينقل أعضاء الدائرة أو القضاء المطلوب ردهم ومن ثم لم يعد لطلب الرد مصلحة في الرد فيتنازل عن طلب الرد أمام المحكمة التي تنظر طلب الرد تقياداً من الحكم بالفقرة أو يقتصر الحكم في هذه الحالة على مصادرة الكفالة وحتى إذا استأنفت الدعوى سيرها يمازى الكرة فيرد القاضي الجديد أو الدائرة الجديدة بقصد منع الحكم في الدعوى وهكذا يتكرر الموضوع سنة بعد أخرى وهذه الظاهرة تتجلى في قضاء الاستئناف بسبب التغيير الذي يطرا على الدوائر في كل حركة قضائية حتى أنه في بعض الأحكام وجد أن بعض الاستئنافات تحل الفصل فيها ثمان سنوات بسبب رد مستشاري الدوائر التي تعاقبت في نظرها ٦ مرات حكم في طلبات الرد فيها أما بالتنازل عن الطلب أو رفضه بل والأدهى من ذلك أن الحال وصلت إلى رد قضاة المحكمة التي

ونبذ من داخل مجلس الشعب فيقول السيد يوسف الحمادي أمين أول لجنة الاقتراحات والشكاوى أن اللجنة تلقت شكاوى عديدة من مواطنين يشكون من سوء استعمال بعض محامي الخصوم لهذا الحق وعلا ببدء الفصل بين السلطات، فلا يجوز للسلطة التشريعية التدخل في أعمال السلطة القضائية، وأن كان ذلك يمكن طرحه على اللجنة للنظر في سد النفاذ التي ترصد هذا الحق وتؤكد. وتجل استعماله استعمالاً يكل حرية التقاضي وحياة القاضي والبعد عن الماطلة والتسويق من خلال ثغرة من الثغرات التي يساء استعمالها.

نموذج غريب
ويوضح أمين أول لجنة الاقتراحات عن نموذج من هذه الشكاوى التي تحمل بعض القضايا فيقول في عام ١٩٧٣ أقام مواطن دعوى أمام القضاء بطلب الحكم لصالحه بتكليفه من عاقر بمدينة المنصورة وحكم فيها لصالحه بالفصل فاستأنف الخصم وقدم طلب رد القاضي وظلت تتداول حتى سنة ١٩٧٨ ثم في ٢٩ يناير من نفس العام تقدم بطلب رد القاضي رقم ٩٠ حتى يفصل في طلب الرد لسنة ٣٠ قضائية وتم الفصل في الطلب في جلسة ٩ أبريل ١٩٧٨ بإثبات تنازل طلب الرد عن طلبه ومصادرة الكفالة وبعد ذلك وبدلاً من تداول القضية أوقفت في ١٩٧٩/٢/٢٨ حتى يفصل في طلب الرد رقم ٢٨٧ لسنة ٣١ قضائية وفصل في طلب الرد في جلسة ٦/٢٣/٧٩ برفضه ومصادرة الكفالة وتداولت القضية. ثم أوقفت بجلسة ١٩٨١/١٢/١٢ حتى يفصل في طلب الرد رقم ٢٨٧ لسنة ٣٢ قضائية وفصل في طلب الرد بجلسة ٧/٧/٨٢ بالتنازل عنه ومصادرة الكفالة ثم أوقفت الاستئناف بجلسة ١٠/١٠/٨٢ حتى يفصل في طلب الرد رقم ٨٧٧ لسنة ٣٣ قضائية وتداول طلب الرد حتى حجز للحكم بجلسة ١/٤/٨٥ ثم أوقف الفصل في طلب الرد حيث تقدم بطلب رد المستشار رئيس الدائرة الأولى عن الفصل في طلب الرد وعرض الطلب على رئيس المحكمة فحده لنظره بجلسة ١٩٨٥/٤/٣٠ ثم أجلى بجلسة ١٩٨٦/٢/٢٣ أي أن القضية مازالت مستمرة !

ويضيف على الزعم وكيل اللجنة قائلاً : أنه بعد أن وصل إلى اللجنة عدة نماذج مثيرة وغريبة رأيتها أن الناحية الإجرائية لهذا الموضوع وبإستعراض المواد المنظمة لرد القاضي في قانون الإجراءات المدنية والجنائية تبين أن هذه إحدى الثغرات التي تحتاج إلى تدخل تشريعي وليس تدخلا موضوعياً ومن هنا تقدم بعض أعضاء المجلس الذين يعملون في هذا المجال بعدة اقتراحات لترشيح حق المواطنين في رد القاضي بما يحقق العدالة من جهة وعدم ضياع حق المواطنين من جهة أخرى حيث أن القانون ترك الباب مفتوحاً

تدبر رحلت في العرة أسبوعاً
شاملة الإقامة والتذاكر والزيارات السياحية والتاريخية
رحلات اليونان / تركيا / باريس / لندن / أسبانيا / هولندا
خلال أجارة نصف العام الدراسي / أجازة الترمي / أجازة الصيف
شركة الرحلة المصرية للسياحة : ١٩ شارع البستان ١٩٠
٧٧٦٠٢٥ - ٧٧٦٠٢٥ - ٧٧٦٠٢٥
شركة الرحلة المصرية للسياحة : ١٩ شارع البستان ١٩٠
٧٧٦٠٢٥ - ٧٧٦٠٢٥ - ٧٧٦٠٢٥

محافظة بورسعيد
مديرية الإسكان
تعلن المديرية في مناقصة عامة بين القطاع العام والخاص
بمشرع مبنى إداري لمديرية الطرق بورسعيد
وقد تم يوم الأربعاء الموافق ١٩٨٦/٢/١٩
الساعة ١٢ الثانية عشرة ظهراً موعداً لفتح المظاريف.
وتطلب شغل الشروط من إدارة المختار بالمديرية
بمقرها الكائن بشارع محمود صرقت والفرات مقابل
سلاطنتها وقررة ثلاثون جنيهاً وريضان مبلغ جنيهاً
لمدة يطالبها بالبريد.
ويشترط أن يرافقه العطاء من جانب القطاع الخاص
تأمين مؤقت بمبلغ ١٪ من إجمالي العطاء نقداً
أوربيل مقبول الدفع أو بطلب ضمان سارعة
المفعول لمدة ثلاثة شهور.
كما يجب إرفاق صورة من كل من بطاقة القيد
بمكتب تسجيل مقادير القطاع الخاص مسجلة
والبطاقة الضريبية وسابقة أعمال حاضرة لمدة
لم يسبق لهم التعامل مع المديرية.
والله ولي التوفيق

الرئاسة العامة لتنمية الحركة اسكانية
الإدارة العامة للشؤون العامة : من أجل تنمية الحركة اسكانية
بمشرع وزارة الإسكان - الرياض - المملكة العربية السعودية
تعلن عن المناقصة العامة عن توريد :
٤ لوري حموله ٨ طن
٦ سيارة بيك آب حموله ١ طن
بضاعة حاضرة بالشروط الآتية :
١- تطلب كراسة الشروط والمواصفات من إدارة الشؤون
التجارية بالعمارة العامة بشارع على طلب مسبقاً
شيك مقبول الدفع بمبلغ ٣٠ جنيهاً مصرياً أو كروبيات
نقداً بالإدارة العامة للشؤون العامة مقابل إيداع
الطلب على الشراء.
٢- موعد الساعة ١٢ الثانية عشرة ظهراً يوم الاثنين الموافق
١٩٨٦/٢/١٠ موعداً لاستلام العطاءات ورفض
المظاريف بالعمارة العامة.
٣- يقدم مع العطاء تأميناً ابتدائياً ٢٪ من إجمالي
قيمة العطاء بموجب خطاب ضمان من بنك
صادر أو معزز من أحد البنوك المصرية بمدة
أوربيل مقبول الدفع على أن يقدم التأمين
النهائي عند سداد العطاء براتب ١٠٪ من قيمة
إجمالي التعاقد بموجب خطاب ضمان نهائياً
وساري الدفع لمدة ستة شهور بعد انتهاء التعاقد
على أن تكون السدادات الموردة مصنوعة في
إحدى دول الحركة الاسكانية أو مصنوعة
محلية.
للجنة المحررة قبول أو رفض العطاء دون
إثبات الأسباب.

CAMEL

الآن
في
مصر
١١٠

التدخين ضار جداً بالصحة

رئيس مجلس الإدارة مهندس / محمد محمد الشراوي		رئيس قطاع المبيعات والتوزيع عزت محمود أبو عمر		وكيل المبيعات مدير الإدارة العامة للإحصاءات محمد صبري نور الدين محاسب قانوني من ٣٠٣٠ رقم ١١٠٤		مراقب الحسابات أحمد سمير غنيم محاسب قانوني من ٣٠٣٠ رقم ٣٢٨٦	
نسبة ماحقق إلى		فعلية	الهدف	فعلية	البيان		
٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٥/٨٤			
%	%						
١١٥	٩٦,٥	٢٩٩٧٥	٢٥٧٢٥	٢٤٤٦٠	قيمة الإنتاج بالسعر الجاري بدون إتاحة		
١١٠,٤	٩٣,٦	٢٩٠١٠	٢٤٢٢٥	٢٢٠٣٧	إجمالي المبيعات		
٩٢,٣	١٤٨	٤٨١	٣٠٠	٤٤٤	الصادرات		
١١٦,٧	١١٤,٩	٦٣٨٠	٦٤٨٠	٧٤٤٦	الأجور		
١٠١,٧	٩٥,٥	٤٥٥٨	٤٨٥٠	٤٦٣٤	متوسط عدد العاملين		
١١٣	١٠١	٦٥٧٦	٧٣٦٦	٧٤٣٦	إنتاجية العامل بالجنية		

